http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1993) السنة الثامنة - الأربعاء (22) كانون الأول 2010

بالعربي الصريح

وعد الكفاءة وآلا طالباني وسقطات الحكومة

علي عبد السادة

"لو تعلمون كم هي صعبة حكومة الشراكة"... هكذا يفتتح المالكي العرض الاول للحكومة، ولا اظنه مبررا جيدا، أو تمهيدا مطمئنا، لاخطاء "ديمقراطية" ارتكبت في الدقائق الاولى من عمر الولاية الجديدة.

الم تصرح الكتل السياسية، دون استثناء، انها "تجتهد" في البحث عن الكفاءات والخبرات؟ ألم يقل الزعماء والناطقون والمفاوضون والوسطاء انهم يستغرقون الوقت ليس في حسم اسعار الوزارات ونقاطها، بل في التوصل الى شخصية خبيرة عارفة بادارة هذا القطاع او ذاك؟ ألم يقل أولئك الذين تصدوا لهذه الحصة وتلك الوزارة انهم يصلون الليل بالنهار ليأتوا بعارف بالثقافة ومتعايش مع مشكلاتها وزيرا لها (بالغ الاعتذار للدكتور سعدون الدليمي)؟ والحال ينطبق على آخرين دون شك.

وظل جمهور واسع ينتظر البداية الجديدة، ويأمل في أن تُفتح صفحة تطوي صفحات الاخطاء والخطايا في عهود حكومات سابقة قال عنها المالكي نفسه انها عملت في ظل الفوضى والتخندق.

فهل تعني وزارة جديدة تسبقها الى البرلمان علامات الاستفهام حول العلاقة بين المرشح والقطاع المستوزر عليه ان الفرقاء في طريقهم الى انهاء تلك الفوضى.

حتى الان لا يبدو ذلك.

ورغم ان المالكي، وهو يملك صلاحية الرفض والقبول وهو يعاين سير المرشحين، لكن الفرقاء عجزوا مجددا عن اثبات مقولات انتخابية شيعت لترشيحات من خارج المكاتب الحزبية. الم يهللوا بهذا الشعار الرنان.

التشكيلة الجديدة ليست سوى نخبة نواب فازت بالمقاعد. على الاقل كان الرأي العام ليصمت إزاء ازمة الكفاءات لو استدعت كتلة سياسية كفاءة خبيرة خارج سياقات الفائزين والخاسرين. يبدو ان الحكومة الجديدة بنيت على قاعدة شراكة ممثلي الاحزاب.

ولو تجاوز الخائفون على مستوى العمل ونوعه في الوزارة الجديدة، كان الخوف ليبلغ الحناجر حين يعاين المرء حكومة ذكورية.

نصف الحكومة الحائزة على ثقة البرلمان ناقصة الشرعية، اذ لا حضور لنصفنا الاخر فيها.

المطالبة بوزيرات في الحكومة ليس حديثا ترفيا او حاجة نسائية نرجسية، او اعلانا تلفزيونيا يتخلل نشرة الاخبار؛ فوجودها في مراكز صناعة القرار علامة ديمقراطية الدولة وهويتها المدنية. وجودها يُشعر جنود صناعة عراق معاصر يحترم المواطنة والمساواة بان عملهم يأتي بالثمار.

النائبة آلا طالباني ازاحت امس اللثام عن تلك النظرة الدونية للنخب السياسية الذكورية تجاه المرأة. انها ترفع شعار مشاركتها دون ان تشارك، وتصدح الحناجر في الاحتفالات الانتخابية بضرورة وجودها دون ان تفتح باب حضورها.

النائبة الغاضبة من "فحولة الحكومة" دفعت الرئيس المكلف لاعادة النظر بنصف الحكومة الاخر، وبينما يدرس هو، هذه الايام، ملفات الرجال لاكمال الشواغر، سيضطر ومعه الفرقاء الى اعلان وزيرات لتلافي هذه السقطة الديمقراطية.

يخلص يوم اعلان الحكومة الى انها بدأت بسقطتين ديمقراطيتين: علامة استفهام على "بعض الكفاءات"، وحكومة فحول. ترى كيف ستؤول الامور في نهاية المطاف.

في هذه الاثناء يحق للجميع مراجعة اكوام الاوراق التي سطر عليها الفرقاء برامجهم الانتخابية قبل السابع من آذار.

جمعية الأمل: سياسة الإقصاء تتواصل ■ برلمانية: امنحوا وزارتنا للرجال!

العراق: احتجاج نسائي على ذكورية الحكومة

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

عقدت الحركة النسائية امس في مقر جمعية الامل ببغداد مؤتمراً طارئا وذلك لتهميش المرأة العراقية في التشكيلة الوزارية.

وخرج المؤتمر ببيان القي في مؤتمر صحفي حضرته "المدى" حيث شدد المؤتمرون على ان استمرار اقصاء النساء من مواقع صنع القرار وادارة العملية السياسية، كما حدث اثناء المفاوضات بين الكتل السياسية، يشكل تراجعا واضحا في مبدأ الشراكة الذي نص عليه الدستور.

يشار الى ان نص المادة ٢٠ من الدستور تنص على "للمواطنين، رجالاً ونساءً حق المشاركة في الشؤون العامة، والتمتع بالحقوق السياسية بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح" فيما تنص الفقرة الرابعة من المادة ٤٩ على "يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب".

واعتبرت الحركة ان تهميش النساء في السلطة التنفيذية في هذه الظروف العصيبة مؤشر سلبي على قدرة الحكومة المقبلة في توطيد الامن وبناء دولة الحق والقانون، وفي سياستها المقبلة للنهوض بوضع المرأة ومشاركتها في عملية البناء والتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية، كما يدلل على تراجع مقلق عن التزامات العراق الدولية في ازالة كافة اشكال التمييز ضد المرأة.

وكما طالبت الحركة بما اسمته حق النساء في المشروع الوطني في اسناد عدد من المناصب الوزارية والسيادية لهن، بما في ذلك منصب نائبي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، فضلا عن تصحيح الخلل الذي وصفته بالفاضح في التشكيلة الوزارية الجديدة.

تبريرات الساسة

من جانبهم شدد الساسة على اهمية اشراك المرأة في الحكومة، فيما القى رئيس الوزراء نوري المالكي باللائمة على الكتل السياسية في عدم تقديم مرشحات نساء الى التشكيلة الوزارية.

النائبة عن التحالف الكردستاني آلا الطالباني اشارت في كلمة القتها في جلسة التصويت ان البرلمانيات لديهم اعتراض كبير على التشكيلة الوزارية لما اصابهن من غبن فيها الا إنهن سيصوتن على الوزارة، مبينة ان المرأة تشعر اليوم بأن الديمقراطية قد ذبحت بميزان العنصرية كما كانت تذبح في ميزان الطائفية في السابق، معتبرة غياب المرأة عن التشكيلة هي هو تهميش لها، فالتشكيلة الحالية هي مخالفة لتشريعات كثيرة كونها خالية من المرأة والمواد الدستورية كذلك.

وطالبت الطالباني، المكلف بتشكيل الحكومة نوري المالكي باسناد حقيبة وزارة الدولة لشؤون المرأة الى احد الرجال وذلك لعدم ثقة الساسة والبرلمانيين بكفاءة المرأة، فضلا عن الدعوة الى اجتماع عاجل لقادة الكتل السياسية لبحث الخرق الخطير في الدستور وبيان الموقف من هذا الموضوع.

رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي قال ان هذا الامر سيحل في ظل وجود عدد من الوزارات الشاغرة وبالتالي سيزال جميع انواع الغبن عن المرأة.

المكلف بتشكيل الحكومة نوري المالكي اشار في كلمته الى انه طالب من جميع الكتل ترشيح نساء الى المناصب الحكومية، مبينا انه كان يأمل في دور اكبر للمرأة في المرحلة المقبلة، كاشفا عن ان مرأة واحدة فقط رشحت من قبل الكتل السياسية، موضحا ان واحدة من الاسباب التي جعلته تأجيل عدد من الوزارات هو عدم وجود شخصيات نسائية مرشحه للمناصب الحكومية، مطالبا الكتل السياسية بترشيح نساء للوزارات الشاغرة، مؤكدا انه لن يأتي الى البرلمان مرة اخرى دون اعطاء العدد الكافي من النساء للحكومة.

رئيس تيار الاصلاح الوطني ورئيس الوزراء السابق ابراهيم الجعفري اشاد بدور المرأة في العمل السياسي منتقدا محاولات تهميشها وتغييبها عن القرار السياسي.

وشدد الجعفري في كلمته على التشكيلة الوزارية على ان الكل يتحدث عن تغييب النساء الا ان في الحقيقة الكل يساهم في زيادة الفجوة في القرار السياسي، فالمرأة هي اسمهت وبشكل كبير في انجاح العملية السياسية.

نكسة كبيرة

سكرتيرة جمعية "امل" هناء ادور وصفت التشكيلة الوزارية الجديدة بالمهزلة تتحمل وزرها القيادات السياسية وكتلهم.

وطالبت ادور في حديث لـ"المدى" الرئاسات الثلاث بالحفاظ على الدستور بأعتبارهم الضامنين له والذي اكد على المشاركة السياسية في تمثيل النساء والرجال في ادارة شؤون البلاد، كما انه ضمن حق الترشيح والانتخاب والتصويت.

مبينة ان المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور مستمرة في محاربة جميع الخروقات التي يسعى الساسة الى تحقيقها، موضحة أن احدى مطالبات المبادرة هي اشراك النساء في مفاوضات الحكومة وصنع القرار السياسي، مؤكدة ان القوى النسائية ستؤكد على دستورية المبادرة من خلال دعوى تقام امام المحكمة الاتحادية فضلا عن نشاطات متنوعة كالاعتصامات ومذكرات الى الجهات المختصة، متابعة ان هنالك وعوداً انتخابية قطعتها القوى السياسية من اجل الوصول الى المناصب الحكومية الا ان جلها قد خرق مما سبب في نكوس لمشاركة المرأة في العمل السياسي والذي بدوره يؤثر سلبا على وضع المرأة في البلاد.

وزارة مخجلة

ومن جانها اعتبرت الاكاديمية نهلة الدنواي التشكيلة الوزارية الجديدة مخجلة خصوصا واذا ما استذكرنا ان العراق في خمسينيات القرن الماضي كانت له اول وزيرة في المنطقة العربية.

واوضحت الدنواي في حديث لـ"المدى" ان ما حصل هو تراجع عن روح الدستور الذي تحدث عن المساواة ومنح الكوتا للنساء، وان فلسفته في صنع الكوتا هو وجود المرأة في مواقع صنع القرار بنسبة لا تقل عن ٢٥ بالمائة، منوهة الى ان الوزيرات السابقات اثبتن كفاءة عالية في أدائهن لمهامهن ولم يثبت عليهن اي ملف فسادي فيما اثقلت ملفات الاخرين من الرجال هيئة النزاهة لما ارتكبوه من فساد مالي وادري، متوجهة بالدعوة الى النائبات لمقاطعه جلسة التصويت على التشكيلة الوزارية كونه تراجعاً خطيراً ومقلقاً في حقوق المرأة كما هو تراجع مقلق للتوجه الديمقراطي في البلاد سيما ان المحك الحقيقي لقياس اي ديمقراطية هو تمثيل المرأة في مراكز صنع القرار، واصفة عمل البرلمانيات في الفترة الماضية بالجيد فقد قامت النائبة صفية السهيل بجمع ١٠٦ تواقيع من اعضاء برلمان يؤيدون من خلاله وجود النساء مواقع صنع القرار في السلطة التنفيذية بنسبة ٢٥ بالمائة.

وعن تقدير النساء لشخصية الوزراء الجدد وكفاءتهم تقول الدنواي ان التشكيلة الوزارية اعتمدت في مجملها على من كانوا في البرلمان طوال الفترة الماضية فيما غابت عنها الكفاءات العلمية المستقلة وهو ايضا يعتبر مؤشراً خطيراً، نافية ان تكون هذه التشكيلة هي حكومة تكنوقراط.

تراجع خطير

انتقدت الناشطة المدنية شروق العبايجي التشكيلة الوزارية على اساس حجمها الكبير بالمقارنة مع دولة كالعراق وهو ما لم يحدث حتى في الولايات المتحدة الامريكية.

واعتبرت العبايجي في حديث للمدى هذا الامر صراعاً على المناصب الوزارية وهو دليل على حرص البرلمانيين من اجل الحفاظ على المكاسب الشخصية والامتيازات لا من اجل تقديم الخدمات الى المواطن العراقي.

وعن عدم ورود اسماء نسائية في التشكيلة الوزارية تعلق "انه مؤشر سلبي وخطير فضلا عن انه تراجع على ما تم انجازه في المرحلة الماضية من وجود شخصيات نسائية في مواضع صنع القرار وان لم تكن كافية فعلى الاقل كانت موجودة وهو ما يتعبر منعطفا خطيرا في عدم تحقيق الحكومة المقبلة المبادئ الاساسية لدولة القانون والعدالة".

واكدت العبايجي ان منظمات المجتمع المدني ستقوم بأحتجاجات واعتصامات فضلا عن التفكير برفع دعوى قضائية كون الدستور والاعراف لم يغيبوا المرأة العراقية عن ساحة صنع القرار كما هو موجود حاليا، فالدستور اعطى ٢٥ بالمائة للنساء في البرلمان والمحكمة استناد الى النص الدستوري اعطت نفس النسبة في تمثيلهن في مجالس المحافظات فقد لا ينص على نسبة محددة في الحكومة الا ان النساء يعملن من اجل ادراج نسبة محددة لهن في السلطة التنفيذية على ان لاتقل عن الربع، مشددة على ان الدستور نص على الشراكة فكيف تكون هذه الشراكة دون اشراك ممثلي نصف المجتمع.

وفي تعليقها على التشكلية الوزارية تقول العبايجي ان الامر يدل على تغيير المناصب بحسب الاشخاص، فالمناصب فصلت على اساس الاشخاص، ليس كما يحصل في اغلب دول العالم،، متسائلة اين التكنوقراط من التشكيلة؟

تغيب طبيعي

من جانبها اعربت الكاتبة والاديبة عالية طالب عن عدم استغرابها مما يجري من تهميش واضح لدور المرأة في التشكيلة الوزارية الجديدة، ومنبع عدم الاستغراب له اكثر من سبب، الاول هو المعطيات الاستقرائية السابقة التي جرت فيها المناقشات بين الكتل السياسية وهي تبحث عن توافقات للخروج باتفاقات حقيقية لتشكيل الحكومة، موضحة انه في تلك النقاشات واللقاءات التي استغرقت شهورا عدة غابت المرأة عن التواجد في اغلبها ان لم نقل كلها وكان غيابها برغبة من كل الكتل التي افصحت عن حقيقة فهمها لدور المرأة السياسي وكونه هامشياً لا يحقق غيابه او حضوره ثلمة في المشهد السياسي العراقي،

واضافت طالب في حديث للمدى اما السبب الثاني فهو ما يتعلق بالمراة نفسها التي ارتضت المشاركة في العملية السياسية بشرط قبول غيابها عن القرار الفاعل والحقيقي والمؤثر فلم نجد لها صوتا واضحا في الاحتجاج على تغييبها ولا على نسيانها المتعمد بل وجدنا اصواتا خافتة من هنا وهناك خرجت على استحياء وكأنها تستعمل نبرة التذكير والعتاب لا قدرة وقوة الواثق من مقدرته واهمية دوره فيما لو غاب عن اي قرار فاعل وليس هناك اهم من قرار النقاشات لتشكيل الحكومة او اقرار توزيع المناصب، موضحة ان المرأة البرلمانية العراقية هي امرأة رواتب ان صح استخدام العبارة وما الشعور بالغصة على ما قبلت به من استلاب الا لكون الجميع يعرف قيمة المرأة العراقية وقدراتها واهمية دورها الذي لا نجده اليوم قد حظي لا باهتمام رئاسة الوزراء ولا بالكتل السياسية ولا بالتشكيلات والتوافقات، مستدركة بالقول ان من اعطاها الثقة فقط هو الشعب العراقي الذي يعرف اهميتها وهو من اوصلها الى الكرسي النيابي وكان يأمل ان تعرف كيف تدافع عنه وتستفيد من وجودها فيه لخدمة من انتخبها.

■ هناء أدور: غياب المرأة وزر تتحمله القيادات السياسية

العفو الدولية تطالب الحكومة بحماية المسيحيين العراقيين

القاعدة تهدد أساقفة كركوك: لا احتفالات بعيد الميلاد

□ متابعة/ المدى

طالبت منظمة العفو الدولية الحكومة العراقية بحماية المسيحيين الذين قد يتعرضون لهجمات جديدة خلال اعياد الميلاد. بينما تلقى اساقفة في كركوك تهديدات من تنظيم القاعدة تحذرهم من اقامة قداس بالمناسبة.

وقتل الجيش ثلاثة "ارهابيين" ليبيي الجنسية كانوا يخططون لتنفيذ هجمات انتحارية، في مدينة الموصل، بالتزامن مع اعياد الميلاد الاسبوع المقبل، وفقا للمتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء محمد العسكري.

وجاء في بيان لمدير منظمة العفو الدولية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا مالكوم سمارت، ان "الهجمات ضد المسيحيين والكنائس قد تضاعفت خلال الاسابيع الماضية... ونخشى ان المسلحين يحاولون القيام بهجمات كبيرة ضد المسيحيين خلال اعياد الميلاد بهدف تحقيق دعاية اكبر وازعاج الحكومة".

واضاف "نحن ندين وبشدة هذه الهجمات التي تشنها جماعات مسلحة ضد المدنيين وندعو الحكومة العراقية الى توفير مزيد من الحماية خصوصا للمجموعات الاتنية والدينة الضعيفة".

من جانبه، قال الامين العام لرئاسة الوزراء علي العلاق، في بيان رسمي ان "افراغ العراق من اي مكون يعني تحقيقا لاهداف اعداء العراق".

وجاء في بيان رسمي ان "البلاد تواجه محاولات لإفراغ هذا المكون من المجتمع العراقي" مؤكدا ان "المكون المسيحي يعد من المكونات الأساسية للمجتمع العراقي".

واقتحم عدد من المسلحين في ٣١ تشرين الاول، كنيسة سيدة النجاة، الواقعة في حي الكرادة، وسط بغداد، وقتلوا ٤٤ من المصلين بالاضافة الى كاهنين.

وقضى في الاعتداء الذي اعلنت شبكة القاعدة مسؤوليتها عنه سبعة من عناصر الاجهزة الامنية فضلا عن المهاجمين وعددهم خمسة، بحسب مصادر في الشرطة.

ومنذ العام ٢٠٠٤، تعرضت حوالي ٥٢ كنيسة وديرا لهجمات بالمتفجرات كما لقي حوالي ٩٠٠ مسيحي مصارعهم فضلا عن اعمال خطف طالت المئات منهم لطلب فدية.

وكان عدد المسيحيين يتراوح بين ٨٠٠ الف ومليون ومئتي الف قبل الاجتياح الاميركي للعراق ربيع العام ٢٠٠٣، وفقا لمصادر كنسية ومراكز ابحاث متعددة.

ولم يبق منهم سوى اقل من نصف مليون نسمة اثر مغادرة مئات الآلاف منهم، كما انتقل بضعة آلاف الى مناطق آمنة في شمال البلاد مثل سهل نينوى واقليم كردستان.

من جانبه اعلن رئيس اساقفة الكلدان في كركوك امس الثلاثاء الغاء الاحتفالات بعيد الميلاد هذا العام في المدينة والاكتفاء بالصلاة اثر تلقيه تهديدات من تنظيم القاعدة.

وقال لويس ساكو وهو ابرز الشخصيات المسيحية والمتخصص بحوار الاديان لفرانس برس "تلقى تهديدا عبر بريده الالكتروني من ما يعرف بوزارة الحرب في دولة العراق الاسلامية، مشيرا الى ان المسيحيين قرروا عدم الاحتفال بالعيد والاكتفاء بالصلاة والتي لن تكون مثل كل عام ليلا بل ستكون بالعاشرة صباحا وسط اجراءات امنية، معبرا عن خشيته على المسيحيين في قداسهم او بعد خروجهم ان يستهدفوا.

واوضح ساكو ان الغاء كافة مراسم العيد واقتصارها على القداس والصلاة والدعاء حدادا على ضحايا كنيسة سيدة النجاة".

وكان عشرة رجال دين مسيحيين تسلموا رسائل تهديدات من تنظيمات ارهابية تحذرهم من اقامة القداس في عيدهم، بينهم ساكو.

يذكر ان عدداً من المسلحين اقتحموا في ٣١ تشرين الاول كنيسة سيدة النجاة، وقتلوا ٤٤ من المصلين بالاضافة الى كاهنين.

وقضى في الاعتداء الذي اعلنت شبكة القاعدة مسؤوليتها عنه سبعة من عناصر الاجهزة الامنية ايضا.